● أخبار قصيرة

٢٠ شهيدًا و٣٢ جريحًا جراء عدوان أمريكي-سعودي على العراق

أعلنت هيئة الحشد الشعبي استشهاد ٢٠ من منتسبيها وإصابة ٣٢ آخرين، في حصيلة أولية غير نهائية، جراء هجمات أميركية–سعودية استهدفت مواقع تابعة لها في سهل نينوى شمالي محافظة نينوى، إضافةً إلى مقرات أخرى في مناطق متفرقة من العراق. وأكدت الهيئة أن الهجمات أسفرت أيضًا عن أضرار مادية في عدد من المباني والممتلكات التابعة لها، ووصفت الاستهداف بأنه «تصعيد بالغ الخطورة» وانتهاك لسيادة العراق واستهداف لمؤسساته الأمنية الرسمية. وأوضحت أن الجهات المختصة تواصل متابعة التطورات ميدانيًا، فيما تستمر عمليات إحصاء الخسائر وتقييم الأضرار، مؤكدةً أن الهجمات تمثل تصعيدًا خطيرًا يستهدف أمن العراق وسيادته.

نادي الأسير الفلسطيني: سجون الاحتلال ميدان للقتل والتدمير الممنهج

أكد نادي الأسير الفلسطيني أن سجون الاحتلال الإسرائيلي تحولت، منذ بدء الحرب على غزة، إلى ميدان للقتل والتدمير الممنهج، ضمن سياسات تستهدف الأسرى الفلسطينيين جسديًا ونفسيًا وكرامتهم الإنسانية. وأوضح أن الاعتقال أصبح جزءًا من منظومة متكاملة تشمل التعذيب، والتجويع، والإهمال الطبي، والعزل، والاعتداءات الجنسية، والإخفاء القسري، إلى جانب التوسع في الاعتقال الإداري والاعتقال الجماعي. وأشار إلى استشهاد أكثر من مئة أسير منذ بدء الحرب، مع استمرار الاحتلال في إخفاء مصير عشرات المعتقلين من قطاع غزة واحتجاز جثامين شهداء. وشدد النادي على أن هذه المعطيات لا تمثل سوى جزء من حجم الانتهاكات، في ظل منع المؤسسات الدولية والحقوقية من الوصول إلى آلاف المعتقلين، ما يجعل حجم الجرائم أكبر مما تكشفه الأرقام الموثقة.

الاحتلال يواصل انتهاكاته.. غارات وتفجيرات ونسف منازل في جنوب لبنان

واصل جيش الاحتلال الإسرائيلي انتهاكاته العسكرية في جنوب لبنان، منفذًا غارات وعمليات تفجير ونسف في عدد من البلدات، في إطار سياسة الأرض المحروقة. وشهدت بلدتا كفرتبنيت والطيبة تفجيرات ضخمة ومتتالية، فيما استهدفت طائرة مسيّرة شقة سكنية داخل مبنى في حي الفلل ببلدة النبطية الفوقا، ما أدى إلى اندلاع حريق فيها.
كما تواصلت عمليات التفجير والنسف في بلدات مجدل زون والمنصوري وبنت جبيل والقصير وعدشيت القصير ومركبا ودير سريان، بالتزامن مع تفجيرات عنيفة في مناطق أخرى. كذلك حلّقت طائرات مسيّرة إسرائيلية على ارتفاع منخفض فوق مدينة صور وبلدات القضاء، ورُصد تحليقها فوق قرى النبطية وإقليم التفاح، وصولًا إلى أجواء العاصمة بيروت وضواحيها، في تصعيد عسكري متواصل جنوبًا.

حصار لاهاي..

واشنطن وتل أبيب في حرب مفتوحة لحماية الاحتلال من قبضة العدالة الدولية

الوفاق/ تمر المحكمة الجنائية الدولية بواحدة من أخطر مراحلها منذ تأسيسها، في ظل ضغوط سياسية متصاعدة تهدد استقلالها وقدرتها على أداء الدور الذي أُنشئت من أجله.
وبينما يُفترض أن تكون المحكمة أداة قانونية لمحاسبة مرتكبي أخطر الجرائم، تبدو اليوم في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة وكيان الاحتلال، اللذين يرفضان أن تمتد سلطة القانون الدولي إلى مسؤوليهما عندما يتعلق الأمر بجرائم الحرب والانتهاكات المرتكبة بحق الفلسطينيين.
وتكشف التطورات الأخيرة أن المعركة حول المحكمة ليست قانونية فقط، بل سياسية بامتياز؛ فواشنطن، التي تتحدث باستمرار عن سيادة القانون وحقوق الإنسان، تتحول إلى أشد خصوم المحكمة عندما تقترب التحقيقات من حلفائها. وفي المقابل، يجد الفلسطينيون أنفسهم أمام اختبار حقيقي لمصداقية العدالة الدولية: هل يستطيع القانون الدولي محاسبة الأقوياء، أم يبقى سلاحًا يُستخدم ضد خصوم الغرب فقط؟

ازدواجية المعايير.. حين تصل المساءلة إلى كيان الاحتلال

تكشف الولايات المتحدة، مرةً أخرى، أن حديثها عن القانون الدولي ليس سوى أداة سياسية تُستخدم ضد خصومها، بينما تُعلّق مبادئها عندما يتعلق الأمر بكيان الاحتلال. فعندما تلاحق المحاكم الدولية خصوم واشنطن، يصبح القانون مقدسًا، لكن عندما تقترب المساءلة من مسؤولين إسرائيليين متهمين بارتكاب جرائم خطيرة، تتحول العدالة فجأةً إلى «مؤامرة» وتصبح المحكمة الجنائية الدولية هدفًا للهجوم والتهديد.
هذه ليست ازدواجية معايير عابرة، بل سياسة أمريكية ممنهجة هدفها توفير الحماية السياسية لكيان الاحتلال ومنعه من مواجهة المساءلة الدولية. فبدل أن تطلب واشنطن من حليفتها احترام القانون والرد على الاتهامات أمام القضاء، تختار مهاجمة المحكمة والضغط عليها، وكأنّ المشكلة ليست في الجرائم المزعومة، بل في الجهة التي تحاول التحقيق فيها. وقد اعتاد كيان الاحتلال الإفلات من المحاسبة بفضل هذا الغطاء الأمريكي، حتى بات الدعم السياسي من واشنطن أشبه بدرع يحميه من عواقب أفعاله. لكن هذه الحماية لا تستطيع إلى الأبد إسكات الأسئلة حول الانتهاكات أو إلغاء حق الضحايا في العدالة.
إن الولايات المتحدة، عبر انحيازها الأعمى لكيان الاحتلال، لا تحمي حليفًا فقط؛ بل تقوّض مصداقية النظام الدولي نفسه، وتبعث برسالة خطيرة مفادها أن القانون يُطبّق على الضعفاء فقط، بينما يبقى الأقوياء وحلفاؤهم فوق المساءلة.

فلسطين.. عدالة يحاول كيان الاحتلال وواشنطن خنقها

بالنسبة إلى الفلسطينيين، لا تمثل المحكمة الجنائية الدولية مجرد مؤسسة قانونية، بل واحدة من المساحات النادرة التي يمكن أن يصل إليها صوت الضحايا في مواجهة منظومة سياسية طالما وفّرت لكيان الاحتلال الحماية من المحاسبة. وفي ظل الدعم الأمريكي السياسي والعسكري المتواصل، وجد كيان الاحتلال نفسه أمام احتمال طال انتظاره: أن يصبح قادته وسياساته العسكرية والأمنية عرضة للمساءلة أمام القضاء الدولي، وألا تبقى الحصانة السياسية جدارًا يحول دون العدالة.
ومن هنا يمكن فهم شراسة الهجوم الإسرائيلي والأمريكي على المحكمة. فبدل مواجهة الاتهامات أمام القضاء والرد عليها بالأدلة، اختارت واشنطن الضغط والتهديد والعقوبات، بينما تعامل كيان الاحتلال مع أي محاولة لمحاسبته باعتباره استهدافًا سياسيًا. لكن المشكلة الحقيقية ليست في المحكمة، بل في احتمال أن يصبح كيان الاحتلال مطالبًا، للمرة الأولى، بالرد على أفعاله أمام مؤسسة لا يستطيع التحكم بها سياسيًا.
وفي هذا السياق، تكشف الولايات المتحدة عن ازدواجية صارخة؛ فهي تتحدث عن حقوق الإنسان والقانون الدولي عندما يخدم ذلك مصالحها، لكنها تتحول إلى مظلة سياسية لحماية كيان الاحتلال عندما تقترب العدالة من حليفها. وهكذا يصبح الدعم الأمريكي له ليس مجرد تحالف سياسي، بل أداة لحمايته من تبعات المساءلة الدولية.

واشنطن وتل أبيب.. تحالف لحماية الإفلات من العقاب

ما يجري في لاهاي يكشف أن التحالف بين واشنطن وتل أبيب يتجاوز الدعم السياسي والعسكري، ليصل إلى محاولة حماية كيان الاحتلال من أي مساءلة دولية حقيقية. فكلما اقتربت العدالة من المسؤولين الإسرائيليين، تحركت الولايات المتحدة لحماية حليفها عبر مهاجمة المحكمة والضغط عليها. وبدل أن تكون واشنطن طرفًا يدفع نحو التحقيق في الانتهاكات ومحاسبة المسؤولين عنها، اختارت الوقوف في الجهة المقابلة، وكأن حماية كيان الاحتلال أصبحت أهم من حماية القانون الدولي نفسه. لكن هذه السياسة تكشف ضعف الحجة لا قوتها؛ فالدول الواثقة من براءة سياساتها لا تخشى القضاء، ولا تحتاج إلى الضغط على المحاكم لإسكاتها. أما تحويل العدالة إلى خصم، فيعكس خشية حقيقية من أن تصل المساءلة إلى من اعتادوا الإفلات منها. وبذلك، تتحول الولايات المتحدة من دولة تتحدث عن العدالة إلى قوة سياسية تستخدم نفوذها لحماية كيان الاحتلال من نتائج المساءلة.

تكشف معركة المحكمة الجنائية الدولية ازدواجية المعايير الأمريكية، وتصاعد الضغوط على المحكمة، فيما يتمسك الفلسطينيون بحقهم في العدالة ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات

الضغوط السياسية.. محاولة لخنق المحكمة وإسكات العدالة

تأتي الضغوط على المحكمة في لحظة حساسة، وسط انتقادات تتهمها بالانتقائية، وهي انتقادات يجب مناقشتها بجدية. لكن المفارقة أن الولايات المتحدة وكيان الاحتلال تستخدمان هذه الانتقادات لا لإصلاح المحكمة وتعزيز استقلالها، بل لإضعافها عندما تقترب من ملفات لا تريدان أن تصل إلى نهايتها.
فالضغط الأمريكي لا يهدد قرارات المحكمة فقط، بل يهدد قدرتها على العمل والاستمرار في التحقيقات، ويبعث برسالة تخويف لكل من يحاول ممارسة العدالة بعيدًا عن نفوذ القوى الكبرى. والهدف، في نهاية المطاف، قد لا يكون إلغاء المحكمة، بل تفريغها من قوتها حتى تصبح عاجزة عن محاسبة من يملكون الحماية السياسية والعسكرية.

معركة العدالة الدولية.. معركة فلسطين أيضًا

في المحصلة، فإن معركة المحكمة الجنائية الدولية ليست مجرد خلاف قانوني بين مؤسسة ودولتين؛ إنها مواجهة بين العدالة ومنطق القوة، وبين حق الضحايا في المحاسبة ومنظومة سياسية تريد أن تجعل كيان الاحتلال استثناءً دائمًا من قواعد القانون الدولي.
بالنسبة إلى فلسطين، لا تتعلق معركة المحكمة بالمحاكم وحدها، بل بحق شعب كامل في العدالة بعد عقود من الاحتلال والانتهاكات والإفلات من العقاب. وإذا نجح كيان الاحتلال وواشنطن في إضعاف المحكمة، فستكون الرسالة للعالم واضحة: القانون الدولي يمكن أن يلاحق الضعفاء، لكنه يتراجع أمام الأقوياء وحلفائهم.
لكن الفلسطينيين لن يتخلوا عن حقهم في العدالة. فدماء الضحايا ليست ورقة تفاوض، وحقوق الشعب الفلسطيني ليست منحة أمريكية، والعدالة لا تحتاج إلى إذن من واشنطن أو تل أبيب. وما يحاول كيان الاحتلال والولايات المتحدة تعطيله بالضغط السياسي لن يلغي حقيقة أن الجرائم لا تسقط بالتقادم، وأن حق الفلسطينيين في العدالة سيبقى حاضرًا رغم كل محاولات الإفلات من العقاب.

ترامب بين مطرقة المصلحة وسندان السياسة.. روسيا تصمد وواشنطن تبحث عن مخرج

الوفاق/ مع دخول الحرب الروسية-الأوكرانية عامها الخامس، لم تعد المعركة مجرد صراع على الأراضي، بل تحولت إلى اختبار تاريخي لانكشاف حدود القوة الأمريكية وسقوط رهانات واشنطن على إخضاع روسيا. فقد دخلت الولايات المتحدة الحرب وهي تراهن على العقوبات والعزلة وتسليح أوكرانيا لاستنزاف موسكو وكسر إرادتها، لكن الحسابات انقلبت على أصحابها؛ فروسيا صمدت، وحافظت على قدرتها، وأثبتت أن سياسة الضغط والتهديد لا تكفي لإخضاع دولة كبرى تتمسك بمصالحها وأمنها القومي.
أما أوكرانيا، التي قُدمت لها وعود غربية لا تنتهي، فقد تحولت إلى ساحة استنزاف ودمار، بينما وجدت أوروبا نفسها تدفع فاتورة مواجهة تخدم الحسابات الأمريكية أكثر مما تخدم مصالحها.
وفي المقابل، لم تستطع واشنطن تحقيق النصر الذي راهنت عليه، بل وجدت نفسها أمام حرب طويلة تستنزف الموارد وتفرض عليها البحث عن مخرج سياسي.
واليوم، يقف ترامب أمام مأزق صنعته السياسة الأمريكية نفسها؛ فهو يريد إنهاء الحرب من دون الاعتراف بأن روسيا أفشلت الرهان الغربي، ويريد الضغط على موسكو من دون امتلاك أدوات كافية لإجبارها على التراجع.

واشنطن أشعلت الحرب ثم عجزت عن فرض نهايتها

أخطأت الولايات المتحدة في تقديرها لروسيا عندما اعتقدت أن العقوبات والعزلة وتسليح أوكرانيا كافية لإخضاع موسكو وكسر إرادتها السياسية والعسكرية.
فقد تعاملت واشنطن مع الحرب باعتبارها فرصة لإضعاف روسيا وإبعادها عن موقعها كقوة كبرى، وحوّلت الأراضي الأوكرانية إلى ساحة صراع مفتوح، بينما دفعت حلفاءها الأوروبيين إلى تحمل الجزء الأكبر من تبعات المواجهة. لكن الحسابات الأمريكية اصطدمت بواقع مختلف؛ فروسيا صمدت، وحافظت على قدرتها على التأثير، ولم تقبل أن تُفرض عليها تسوية من الخارج. وفي المقابل، وجدت الولايات المتحدة نفسها أمام حرب طويلة ومكلفة، فيما تحولت أوروبا إلى الطرف الذي يدفع ثمن التصعيد اقتصاديًا وأمنيًا وسياسيًا. أما دونالد ترامب، الذي يرفع شعار الصفقات وإنهاء الحروب، فقد ورث مأزقًا صنعته الإدارات الأمريكية المتعاقبة؛ فهو يريد إنهاء الحرب دون أن يبدو وكأنه تراجع أمام موسكو، ويريد دعم أوكرانيا دون تحمل فاتورة مفتوحة، ويريد الضغط على روسيا دون امتلاك القدرة على إجبارها على قبول شروط واشنطن. وهنا تتكشف المفارقة الكبرى: أرادت أمريكا استخدام أوكرانيا لاستنزاف روسيا، فإذا بها تواجه حربًا لا تستطيع حسمها ولا إنهاءها منفردة. أما موسكو، فتراهن على الزمن وتدرك أن استمرار الضغط قد يضعف تماسك الموقف الغربي أكثر مما يضعفها.

أوروبا تدفع الفاتورة.. وروسيا تفرض نفسها في معادلة ما بعد الحرب

وجدت أوروبا نفسها الخاسر الأكبر من حرب تحولت إلى مواجهة مفتوحة مع روسيا، إذ تحملت تداعياتها الاقتصادية والأمنية، بينما بقيت واشنطن بعيدة عن ساحات القتال وتدير الصراع بما يخدم مصالحها الاستراتيجية.
وارتفع اعتماد أوروبا على المظلة الأمنية الأمريكية، وزاد الإنفاق العسكري، فيما تحولت القارة إلى ساحة صراع طويل الأمد. ومع ذلك، لم تنجح العقوبات في عزل روسيا أو إضعافها كما أرادت واشنطن، بل أثبتت موسكو أنها قوة لا يمكن تجاوزها في أي تسوية مقبلة. وهكذا تواجه أوروبا سؤالًا صعبًا: هل ما يخدم المصالح الأمريكية يخدمها بالضرورة؟
ختاماً، لقد أرادت واشنطن أن تجعل من الحرب وسيلة لإضعاف روسيا، فإذا بها تكشف حدود قدرتها على فرض إرادتها. روسيا صمدت، وأوروبا دفعت الثمن، وأمريكا وجدت نفسها مضطرة إلى التفاوض مع خصم أرادت إخضاعه. ولذلك، فإنّ المعركة لم تعد فقط حول أوكرانيا، بل حول مستقبل النظام الدولي نفسه؛ وروسيا، بعد سنوات من الصمود، تبدو اليوم لاعبًا رئيسيًا لا يمكن تجاوزه، بينما تواجه واشنطن السؤال الأصعب: كيف تنهي حربًا لم تستطع حسمها، دون أن تعترف بأن موسكو خرجت منها أقوى مما أرادا الغرب؟